أحمد خليفة

غزة: العدوان الإسرائيلي في سياق المواجهة الدائمة

تعتبر هذه المقالة أن عدوان "عمود سحاب" الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة جولة أُخرى في المواجهة الدائمة بين إسرائيل و"حماس"، لاستعادة قوة الردع بالنسبة إلى إسرائيل، وكي تُثبت "حماس" وجودها في قطاع غزة. وترى المقالة أن إسرائيل لن تتردد في مواصلة الاعتداءات، بل حتى في القيام بعملية عسكرية كبرى أو اجتياح القطاع إذا ما شعرت بأن تسلّح "حماس" صار يشكل تهديداً استراتيجياً لها، بينما ستعود "حماس" إلى تهريب الصواريخ وترميم ترسانتها الصاروخية، ولن تسكت على استمرار الحصار، وستظل تسعى لرفعه.

عندما شنّت إسرائيل هجومها الأخير على قطاع غزة في أواسط تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، والذي أطلقت عليه تسمية "عمود سحاب"، وكان مفاجئاً في اتساعه وشدة عنفه، ومختلفاً نوعياً عن الاعتداءات التي شنتها إسرائيل على القطاع منذ عملية "الرصاص المسبوك" في كانون الأول / ديسمبر. كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، تساءل كثيرون، حتى داخل إسرائيل نفسها، عن الدوافع التي حدت بالحكومة الإسرائيلية إلى إصدار الأوامر إلى الجيش بشن الهجوم، والأهداف التي توختها من ورائه.

وقد اختزل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال مؤتمر صحافي عقده في إثر التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين "حماس" وإسرائيل برعاية مصرية في ٢٠١٢/١١/٢١، هذه الدوافع بالقول إن إسرائيل قررت شن العملية "بعد اعتداءات إرهابية من غزة تصاعدت وتيرتها بشدة خلال الأشهر الأخيرة. وقد أعلنتُ أننا سنرد بقوة على هذه الاعتداءات وفي الموعد الذي نختاره [....]، وافترضت المنظمات [الفلسطينية] أننا سنمتنع من الإقدام على عمل حاسم ضدها، لكنها كانت على خطأ."[١] وحدد وزير الدفاع الإسرائيلي،

إيهود باراك، في اليوم التالي لبدء العملية، أهدافها رسمياً بالقول إنها "أولاً: تعزيز قوة الردع الإسرائيلية؛ ثانياً: إلحاق أضرار كبيرة بترسانة الصواريخ الفلسطينية؛ ثالثاً: تسديد ضربات مؤلمة إلى حركة حماس؛ رابعاً: تقليص إمكان إلحاق أضرار بالجبهة الداخلية."[٣]

وبعد توقف القتال جزم نتنياهو وباراك في مناسبات عديدة أن العملية حققت الأهداف المحددة لها تماماً، ولخّص نتنياهو في إحدى المناسبات الإنجازات التي حققتها العملية بقوله: "سدد جيش الدفاع ضربات قوية جداً لحماس ولباقي المنظمات الإرهابية. وتم قتل العديد من قادة المنظمات، ودمّرنا آلاف الصواريخ التي كانت موجهة ضد جنوب البلاد، وشبه جميع الصواريخ [المقصود 'معظم الصواريخ' كما ورد في تغطية الصحف الإسرائيلية للمناسبة في حينه] التي وُجهت إلى المنطقة الوسطى. وما تم بناؤه خلال سنوات عديدة قد دُمّر."[٣] وتفاخر في مناسبة أُخرى بأن العملية جرى شنّها بمسؤولية وحنكة، وأنها حققت أهدافها.

لقد نص الاتفاق بين الطرفين على وقف إطلاق النار على أن "تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل العمليات من قطاع غزة تجاه الجانب الإسرائيلي، بما في ذلك عمليات إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود."[٤]

وقد توحي موافقة المقاومة الفلسطينية في غزة على ذلك بأن العملية العسكرية قد حققت بالفعل أهدافها، وهو استعادة إسرائيل قوة الردع تجاه "حماس" وفصائل المقاومة الأخرى التي تآكلت باطراد قبل العملية، كما قد توحي بأن الأضرار التي لحقت بالترسانة الصاروخية لـ "حماس" والفصائل الأُخرى، وبالبنية التحتية والإدارية لحكم "حماس" في غزة، ستجعل "حماس" أساساً، والفصائل الأخرى، راغبة عن التعرض لإسرائيل خشية ردة فعل شبيهة بالحالية، وربما أشد منها.

من الناحية الفلسطينية تبدو الصورة مختلفة تماماً ـ لا ردع ولا مَن ارتدع، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون. ففي إثر التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، أعلن خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، أن "إسرائيل فشلت في كل أهدافها ومراميها [....] وبقيت صواريخ المقاومة والقسّام تضربهم حتى آخر لحظة"، وأضاف أن انتصار المقاومة على هذا العدوان هو "محطة في طريق الهزائم للكيان الصهيوني."[٥] وقال رمضان شلّح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي: "قاتلنا بشرف وقبلنا بهذه التفاهمات [اتفاق وقف الأعمال العدائية] بشرف، ونحن ملتزمون بما تفاهمنا عليه بقدر التزام هذا العدو بما وقّع عليه"، وأكد أن "المقاومة ما زالت تحتفظ بقدراتها العسكرية ما يمكّنها من الصمود أطول من حرب ٢٠٠٨."[٦] أمّا اسماعيل هنية، رئيس الحكومة المقالة في غزة، فجزم بأن "فكرة اجتياح غزة بعد هذا النصر الذي حققته المقاومة انتهت بلا عودة، وأصبحت غزة بمقاومتها عصية على الكسر."[٧]

وقد يبرر مضمون اتفاق وقف إطلاق النار، واضطرار إسرائيل إلى إيقاف القتال بعد ثمانية أيام من بدئه من دون أن يكون إطلاق صواريخ المقاومة قد توقف، وإلغاء العملية البرية التي حشدت إسرائيل من أجلها بالتدريج ٧٥,٠٠٠ من جنود الاحتياط، هذا الشعور بالانتصار الذي عبّر عنه قادة المقاومة، كما أنه قد يبرر تهديدهم إسرائيل بمعاودة القتال إذا لم تلتزم بما نصّ عليه الاتفاق. وما نصّ عليه الاتفاق في بنده الأول هو التزام إسرائيل وقف جميع الأعمال العدائية على قطاع غزة براً، وبحراً، وجوّاً،

بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص، وتعهّدها في البند الثالث بـ "فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية"، وموافقتها على "مناقشة أي قضايا أُخرى إذا ما تم طلب ذلك،" وهذا كله لم تكن إسرائيل مستعدة للقبول به قبل المواجهة.

لدينا هنا إذاً، وصف تبسيطي وموجز لدوافع العدوان وأهدافه ونتائجه كما ورد على لسان القادة السياسيين الأرفع مستوى لدى كل من الطرفين، ويتضح منه أن إسرائيل لا تدّعي الانتصار، وتكتفي بالقول أنها حققت الأهداف المعلنة وعلى رأسها استعادة قوة الردع، بينما المقاومة الفلسطينية تؤكد أنها حققت نصراً مبيناً ـ صمدت في وجه العدوان، وأحبطت أهدافه، وردعت الجيش الإسرائيلي عن اجتياح غزة برّاً وأثبتت لحكومته أن "غزة عصية على الكسر."

من عادة السياسيين في مثل هذه الحالات أن يروا فقط ما يريدون رؤيته، وأن يقولوا فقط ما يريدون قوله، لكن التدقيق في دوافع العدوان وأهدافه ونتائجه، وفي مجريات المعركة العسكرية، يظهر صورة أكثر تعقيداً، ولا تتطابق في تفصيلاتها مع الصورة التبسيطية التي رسمها القادة السياسيون المذكورون. وهذا ما سنوجه إليه اهتمامنا.

قوة الردع

لا شك في أن قوة الردع الإسرائيلية تجاه "حماس" وفصائل المقاومة الفلسطينية الأُخرى قد تآكلت بالتدريج منذ عملية "الرصاص المسبوك" (نهاية سنة ٢٠٠٨ ـ بداية سنة ٢٠٠٩) التي أوقفت المقاومة في إثرها إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، كما أن هذه القوة ضعفت في الفترة الأخيرة إلى حد كبير. وتمثل المظهر الأبرز لهذا التآكل في تجرّؤ فصائل المقاومة، في أغلب الأحيان ضد سياسة "حماس" ورغبتها لكن أحياناً بمشاركتها، على إطلاق الصواريخ بين حين وآخر على جنوب إسرائيل، وزرع العبوات الناسفة على جانبي خط الحدود بين غزة وإسرائيل ومهاجمة الدوريات العسكرية العاملة في المنطقة العازلة[٨] التي فرضتها إسرائيل. وكانت هذه الهجمات متقطعة، وتحدث على فترات متباعدة، وتأتي في أغلب الأحيان رداً على استفزازات إسرائيلية شملت اغتيال قادة وعناصر مسلحة، وقتل مدنيين، وتدمير منشآت صناعية ومدنية بحجة أنها تستخدم لصنع صواريخ أو إطلاقها، أو للتحضير لـ"هجمات إرهابية".

وطبعاً، كانت إسرائيل تردّ على هذه الهجمات بقسوة، لكن باستهدافات موضعية وفي نطاق ضيق، كي لا تتسبب بردات فعل خطرة من جانب المقاومة تطيح بالهدوء النسبي الذي كان سائداً، والذي كانت إسرائيل راغبة في استمراره قبل أن تقرر أنها لم تعد معنية به. وكانت إسرائيل تصف ردودها بأنها عمليات دفاع عن النفس وعن سلامة مواطنيها، وكانت وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، والحكومات الغربية "تبلع" هذه الكذبة، أو تتظاهر بذلك، متجاهلة أسباب الهجمات الفلسطينية.

هذا المستوى المنخفض إجمالاً من العنف المتبادل أتاح لسكان جنوب إسرائيل العيش بهدوء في معظم أيام الفترة الواقعة بين عملية "الرصاص المسبوك" وعملية "عمود سحاب"، وكان من الممكن أن يستمر لولا أن الحكومة الإسرائيلية قررت، لاعتبارات عديدة، أن الوقت حان لإنهائه، ولتوجيه ضربة عسكرية واسعة النطاق وشديدة التأثير، من شأنها أن تضع حداً نهائياً للتجرّؤ الفلسطيني على مهاجمتها، وتحقق لها مآرب أُخرى.

واغتنمت فرصة تصاعد استثنائي للعنف المتبادل بين الطرفين في الأسابيع القليلة السابقة للعدوان، وخصوصاً في الأيام المعدودة السابقة له مباشرة، فأقدمت في ٢٠١٢/١١/١٤ على اغتيال قائد الجناح العسكري لحركة "حماس"، وهي مدركة جيداً أن استفزازاً من هذا المستوى سيؤدي إلى ردة فعل عنيفة جداً من جانب "حماس" وفصائل المقاومة الأُخرى، ومن شأن هذا الرد أن يشكل ذريعة لشن الحرب على المقاومة في غزة مرة أُخرى بحجة الدفاع عن النفس وحماية مواطنيها.

ولم يتأخر رد المقاومة، ولم تتأخر العملية العسكرية التي كانت مبيّتة ومخططاً لها سلفاً، والتي أُطلق عليها تسمية "عمود سحاب"، وانطلقت طائرات سلاح الجو في ٢٠١٢/١١/١٥ لتنفيذها.

لماذا اختارت إسرائيل إنهاء الوضع السابق، وفي هذا التوقيت بالذات؟

هنا نصل إلى الهدف المعلن الثاني للعملية العسكرية، وهو تدمير ترسانة صواريخ المقاومة.

ترسانة الصواريخ

من الملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية اختارت استخدام تعبير"إلحاق أضرار" بترسانة الصواريخ الفلسطينية بدلاً من تعبير "تدمير"، وذلك على الأرجح كي لا يسجَّل عليها أنها فشلت في تحقيق هذا الهدف فيما لو لم يتمكن سلاح الطيران من تدميرها كلها. والمقصود بالصواريخ المُراد تدميرها في الأساس، الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى الإيرانية، وهذا الهدف مرتبط عضوياً بالهدف الأول كما سيتضح بعد قليل. ولا شك في أن "حماس" وفصائل المقاومة الأُخرى كانت قد نجحت في أن تُهرّب إلى قطاع غزة كمية كبيرة من الصواريخ القادرة على ضرب أهداف حساسة في جنوب ووسط إسرائيل، وأنها كانت مستمرة في التهريب ومراكمة مزيد منها، الأمر الذي كان يسبب قلقاً شديداً لإسرائيل، ولا سيما أن المسؤولين فيها كانوا يعتقدون أن من أهم أسباب استهانة المقاومة بقوة الردع الإسرائيلية وتجرّؤها على مهاجمتها، امتلاكها ترسانة صاروخية ذات شأن، وتصوّرها بأنها تشكل قوة كافية لردع إسرائيل عن شن عملية عسكرية كبيرة، أو اجتياح القطاع. وثمة أمر آخر كان يقلق هؤلاء المسؤولين، وهو احتمال أن تُستخدم هذه الصواريخ، بناء على أوامر إيرانية، لضرب إسرائيل في حال أقدمت هذه على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية وردّت عليها إيران بهجوم صاروخي. ويمكن للمرء أن يرى في تدمير سلاح الجو الإسرائيلي قوافل في السودان قيل إنها كانت تنقل سلاحاً لحزب الله، وتدمير مصنع سلاح سوداني قيل إنه كان يستقبل ويصنّع أسلحة وصواريخ بإشراف خبراء إيرانيين لإرسالها إلى غزة، مقدمة وعلامة على عدم استعداد إسرائيل للسكوت طويلاً عن هذا النمط من تسلّح المقاومة، وأن يرى في عملية "عمود سحاب" تقديراً فحواه أن مستوى تسلّح المقاومة ونوعية أسلحتها بلغا حدّاً خطراً يتطلب معالجة جذرية.

الجبهة الداخلية

في أثناء حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦ ضد لبنان، والتي تعرضت فيها الجبهة الداخلية (المدنية) الإسرائيلية، ولأول مرة في تاريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية، لوابل متواصل من صواريخ حزب الله، كبّدها خسائر بشرية ومادية واقتصادية لا يستهان بها، وأدى إلى إصابة شمال إسرائيل بالشلل، وإلى تدهور

معنويات سكانه وبقائهم طوال الحرب التي استمرت ٣٣ يوماً محشورين في الملاجىء، أدركت إسرائيل أن تفوّقها الجوي الساحق لم يعد كافياً لحماية سكانها، وأن الجبهة الداخلية ستكون هدفاً رئيسياً لهجمات أعدائها، شأنها شأن الجبهة العسكرية، إن لم تكن الهدف الرئيسي، وأنها إذا لم تحصن هذه الجبهة جيداً فقد تنهار ويؤدي انهيارها إلى إرباك الحكومة وإضعاف قدرتها على إدارة الحرب وشؤون البلد. ومن أجل تحصينها بذلت إسرائيل جهوداً جبارة، وأنفقت أموالاً طائلة لإعداد ملاجىء، وتحصين أماكن وزيادة فاعلية شبكات الإنذار بقدوم الصواريخ، وتدريب السكان على كيفية التصرف لدى سماع صفارات وإشارات الإنذار، لكن ما عُنيت به أكثر هو تطوير منظومات صواريخ اعتراضية، بالتعاون مع الولايات المتحدة ومشاركتها تقنياً ومالياً، قادرة على اعتراض الصواريخ وهي ما زالت في الجو. وقد عملت إسرائيل على تطوير ثلاثة أنواع من هذه المنظومات: "القبة الحديدية" لاعتراض الصواريخ ذات المدى القصير والمتوسط؛ "العصا السحرية" لاعتراض الصواريخ طويلة المدى: "حيتس" لاعتراض الصواريخ الباليستية. وأنجزت تطوير المنظومة الأولى ووضعتها في الخدمة العملانية منذ فترة، وأوشكت على إنجاز تطوير المنظومة الثانية، وقطعت شوطاً طويلاً على طريق إنجاز المنظومة الثالثة. ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية بعد أن بذلت كل هذا الجهد، قررت أن الوقت حان لاختبار مستوى حصانة الجبهة الداخلية وفاعلية "القبة الحديدية" في ظروف قتال فعلي. ولا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نشير إلى ملاحظة أبداها ناشط سياسي مطّلع جيداً على بواطن الأمور في إسرائيل،[٩] وهي أن دافعاً إضافياً ربما يكون وراء هذا القرار، وهو طموح إسرائيل إلى تسويق منظومة "القبة الحديدية" عالمياً، وثمة فارق كبير بين أن تسوّقها على أساس تجارب محدودة ناجحة، وبين تسويقها على أساس نجاحها في ظروف قتال فعلي.

أمّا الهدف الرابع، وهو إضعاف "حماس"، فلا يحتاج إلى شرح خلفيته، وهي واضحة على أي حال فيما سلف.

وربما كان هناك هدف آخر غير معلن له صلة بتوقيت العملية، ونحن نجد أنفسنا مسوقين إلى الإشارة إليه، لا لأهميته، وإنما لأنه استقطب اهتماماً زائداً عن اللزوم إسرائيلياً وعربياً.

توقيت العملية

لاحظ كثيرون أن عملية "عمود سحاب" حدثت قبل شهرين تقريباً من الانتخابات العامة الإسرائيلية، وهذا على غرار عملية "الرصاص المسبوك" التي أقدمت على شنّها حكومة إيهود أولمرت، بل لاحظ أحدهم أن خمساً من أصل سبع دورات من الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في إسرائيل أتت بعد فترة وجيزة من عمليات عسكرية كبرى، الأمر الذي جعل من المعقول افتراض وجود صلة بين توقيت العمليات العسكرية، وبين اعتقاد رؤساء حكومات من نمط معين أن عملية عسكرية ناجحة يمكن أن تزيد في شعبيتهم، وأن تحسّن فرصهم (وفرص أحزابهم) الانتخابية، من حيث أنها تظهرهم بمظهر الزعماء الأقوياء، وبأنهم الأقدر من منافسيهم على المحافظة على قوة إسرائيل وأمنها. ومن هنا افترض كثيرون أن الدافع وراء اختيار نتنياهو توقيت العملية قبل الانتخابات بفترة وجيزة كان اعتقاده أنها يمكن أن تعزز شعبيته وتحقق مكاسب انتخابية له ولحزبه، كما حققت عملية "الرصاص المسبوك" مكاسب لحزب أولمرت،

كاديما، جعلته الحزب الأكبر في الكنيست. لكن إذا كان ذلك بالفعل قصده، فإن نتائج الانتخابات خيبت أمله، إذ خرج منها هو وحزبه أضعف من السابق.

بعد شرح خلفيات الأهداف والدوافع نتوجه إلى النتائج التي أسفرت عنها العملية العسكرية. وتسهيلاً للعرض وتفادياً لإشكالات "مَن انتصر ومَن انهزم"، نختار مقاربة الموضوع فيما يتعلق بإسرائيل من زاوية ما نجح فيه العدوان، وما أخفق في تحقيقه، وما أتاحت له المعركة من اختبار أمور كان بحاجة إلى اختبارها من أجل الاستعداد لمعارك وحروب مستقبلية تتوقع إسرائيل أن تضطر إلى خوضها، وفيما يتعلق بالمقاومة الفلسطينية من زاوية صمودها وأدائها في المعركة، وما حققته من مكاسب، مع الأخذ في الاعتبار الخسائر التي لحقت بها.

من الناحية العسكرية المحضة، حققت إسرائيل ما يلي:

ـ "ضُربت حماس بقسوة، وتم تدمير منظوماتها الاستراتيجية خلال الساعات الأولى من العملية، وعلى رأسها عشرات الصواريخ الإيرانية البعيدة المدى التي كان الغرض منها دك تل أبيب. كما تم ضرب وسائل الطيران من دون طيار، وتم تدميرها. وقد قُتل أحمد الجعبري قائد الذراع العسكرية لحماس، وتلا ذلك إصابة بعض كبار القادة ومئات الصواريخ المخبوءة تحت الأرض، وتم تدمير منازل قادة كبار وضرب مبان رئيسية تابعة للبنية التحتية المادية لسلطة حماس،" بحسب قول أحد كبار الباحثين في "معهد الأمن القومي" التابع لجامعة تل أبيب.[١٠]

ـ نجحت منظومة "القبة الحديدية" في اعتراض معظم الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل، وقُدرت نسبة نجاحها بـ ٨٤٪، واعتبر المسؤولون ذلك إنجازاً مهماً. لكن في الوقت نفسه اتضح لهم أن هذه المنظومة الاعتراضية غير كافية لحماية الجبهة الداخلية، وأن الصواريخ التي لم تنجح في اعتراضها لو كانت نزلت في أماكن آهلة لكانت ألحقت أذى كبيراً، الأمر الذي دفع خبراء استراتيجيين إسرائيليين إلى التوصية بالتدقيق في الاستراتيجيا المبنية على اعتماد المنظومات الاعتراضية الأساس الرئيسي فيما يتعلق بحماية الجبهة الداخلية، وخصوصاً أن إسرائيل تتوقع أن تتعرض في حروب مستقبلية تواجه فيها أعداء أشد بأساً لآلاف من الصواريخ الأكثر دقة والأفدح دماراً، وليس لعدد محدود من صواريخ المقاومة الفلسطينية.

في المقابل، من الناحية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن سلاح الطيران الإسرائيلي شنّ في أول ساعات العملية نحو ٥٠٠ غارة مستهدفاً بالدرجة الأولى صواريخ فجر الإيرانية ذات المدى المتوسط والطويل ومنصات إطلاقها ومستودعاتها ومخابئها وطواقم تشغيلها، وتابع القصف على أهداف أخرى طوال أيام العدوان الثمانية، فإنه لم ينجح في شل قدرة "حماس" وفصائل المقاومة الأخرى على إطلاق الصواريخ، وظلت هذه تطلق ما معدله ٢٠٠ صاروخ يومياً حتى وقف إطلاق النار، الأمر الذي أدى إلى تعطيل مجرى الحياة الطبيعية في جنوب إسرائيل، كما أنها سجلت إنجازاً نوعياً باستهدافها منطقتَي غوش دان والقدس المكتظتين بالسكان، بما لهما من قيمة رمزية، وهو ما اضطر السكان في الأماكن الموجهة إليها الصواريخ في المنطقتين إلى الالتجاء إلى الملاجىء والاحتماء بها ريثما يزول الخطر.

وفضلاً عن فشل الجيش الإسرائيلي في منع المقاومة من قصف جنوب إسرائيل ووسطها بالصواريخ، هناك ارتداعه عن

القيام بالعملية البرية التي حشد لها ٧٥,٠٠٠ من جنود الاحتلال، بغضّ النظر عن أسباب الامتناع، إذ زعم البعض أن القصد من الحشد كان "الإخافة"، وأن إسرائيل لم تكن تنوي القيام بالعملية البرية أصلاً، لأنها لم تحدد هدفاً لعمليتها العسكرية تقويض حكم "حماس"، ولأن معناها تعريض الجيش لخسائر كبيرة على يد المقاومة، وإيقاع خسائر كبيرة بالمدنيين الفلسطينيين، والاضطرار إلى البقاء في غزة مدة طويلة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استثارة غضب مصر والعالمَين العربي والإسلامي والمجتمع الدولي، وهذا ما لا ترغب إسرائيل فيه. وزعم البعض الآخر أن السبب في إلغاء العملية البرية كان تحذير مصر إسرائيل بشدة من العواقب الخطرة على العلاقات بين مصر وإسرائيل في حال إقدامها عليها، وأيضاً الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة والدول الأوروبية على إسرائيل لثنيها عن القيام بها. وبغضّ النظر عن أن أياً من التفسيرين هو الأصح، فإن إلغاءها يمكن اعتباره نصراً للمقاومة وإخفاقاً لإسرائيل. وإذا كان التفسير الصحيح هو "الإخافة" فإن التكلفة العالية لهذا الحشد، والآثار النفسية السلبية المترتبة على مناورة خائبة من هذا النوع، لا تدل على أن العملية العسكرية "جرى شنّها بـ "مسؤولية وحنكة" كما ادعى نتنياهو.

هذا من الناحية العسكرية، أمّا سياسياً، فقد حققت إسرائيل، وفقاً لرأي باحثين كبار في "معهد أبحاث الأمن القومي" التابع لجامعة تل أبيب، الإنجازات التالية:

ـ موافقة المقاومة على وقف جميع العمليات العسكرية تجاه إسرائيل.

ـ حصولها على دعم واسع من حكومات الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة التي اعتبرت العملية مبررة، وأن إسرائيل اضطرت إليها دفاعاً عن النفس.

ـ الوعد الذي قطعه الرئيس الأميركي باراك أوباما لنتنياهو في مكالمة هاتفية بينهما في يوم إبرام اتفاق وقف إطلاق النار، بالعمل بجدية، بالتعاون مع مصر، على مكافحة تهريب الأسلحة من إيران وغيرها إلى غزة، وموافقة مصر على التعاون في ذلك.

ـ رضى المجتمع اليهودي في إسرائيل عن العملية، وعدم ظهور أي مطالبات محلية أو دولية بلجان تحقيق أو إقالات على غرار ما جرى في إثر حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦ على لبنان وعملية "الرصاص المسبوك" ضد غزة.

ـ عدم مسارعة مصر إلى اتخاذ مواقف حادة تجاه إسرائيل، وتفضيلها القيام بدور الوسيط الرئيسي لوقف القتال، وللتوصل إلى تفاهمات في المستقبل تكفل استمرار الهدوء، وهو ما دفعها إلى أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح إسرائيل وحاجاتها، على الرغم من انحيازها مبدئياً إلى "حماس". وأهمية ذلك في نظر إسرائيل هي اعتقاد المسؤولين فيها أن سيطرة الإخوان المسلمين على مقاليد الحكم في مصر شجّعت "حماس" وفصائل المقاومة الأُخرى قبل العملية على التجرّؤ على مهاجمة إسرائيل توهّماً منهم أنها لن تقدم على ردة فعل أقسى من المعتاد حرصاً منها على عدم الإضرار بالعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية التي تحرص إسرائيل حرصاً شديداً على مداراتها، وأتى موقف مصر خلال العملية كي يبدّد هذا الوهم، وسيكون لذلك تأثير كابح للمقاومة في المستقبل.

فلسطينياً، في مقابل ما يُعتبر في إسرائيل إنجازات سياسية، وأهمها موافقة المقاومة على وقف إطلاق النار وعلى عدم التعرض لإسرائيل عسكرياً، فإن المقاومة حققت ثلاثة إنجازات سياسية مهمة وبعض المكاسب الأقل شأناً:

ـ التزام إسرائيل وقف جميع الأعمال

العدائية تجاه غزة.

ـ تعهدها بتخفيف الحصار (وليس رفعه)، ويتضمن ذلك فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية.

ـ "تحول حماس إلى طرف أساسي في اللقاءات التي جرت لوقف القتال وإيجاد حل للصراع، إذ اضطرت الأطراف التي تصدّت لمعالجة الموضوع إلى التحادث معها مباشرة أو بصورة غير مباشرة، الأمر الذي صبّ في مصلحتها وجعلها تبدو طرفاً لا بد من التحاور معه"،[11] وأكسبها شرعية ما في نظر إسرائيل والعالم، كما كتب أحد كبار الباحثين الإسرائيليين في "معهد أبحاث الأمن القومي".

ـ ازدياد شعبيتها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً في مقابل تناقص شعبية السلطة الفلسطينية الحاكمة في الضفة، خصمها الأساسي في التنافس على الزعامة. ونشير إلى ذلك مع التحفظ بأن "حماس" ربما تكون رأت أن ما هو أهم من ذلك في هذا المقام هو الوحدة التي تجلت في غزة خلال العدوان، والنجاح في إدارة المعركة بإشراف قيادة موحدة، والزخم المتولد من الشعور بالانتصار، والدفع في اتجاه تحقيق المصالحة بين "حماس" و"فتح"، وإنهاء الانقسام الفلسطيني بين الضفة وغزة، وستكشف الأيام القادمة إن كانت فعلاً رأت ذلك.

وما يمكن استنتاجه من كل سبق هو أن ما جرى لا يعدو كونه جولة أُخرى في المواجهة الدائمة بين إسرائيل و"حماس" منذ أن ولدت. فإسرائيل لم تستعد قوة الردع كما ادّعى المسؤولون فيها، وهي لن ترفع الحصار، ولن تتردد في مواصلة الاعتداءات، بل حتى في القيام بعملية عسكرية كبرى أو اجتياح القطاع إذا ما شعرت بأن تسلّح "حماس" صار يشكل تهديداً استراتيجياً لها؛ كما أن "حماس" ستعود إلى تهريب الصواريخ وترميم ترسانتها الصاروخية، ولن تسكت على استمرار الحصار وستظل تسعى لرفعه. ■

المصادر

١ "معاريف"، ٢٠١٢/١١/٢٢.

٢ "يسرائيل هَيوم"، ٢٠١٢/١١/١٥.

٣ الموقع الإلكتروني لرئاسة الحكومة الإسرائيلية:
http://www.pmo.gov.il/Arab/MediaCenter/Events/Pages/eventmate221112.aspx

٤ الموقع الإلكتروني لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" ـ المكتب الإعلامي / بيانات ووثائق:
http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MD146m9rUxJEpMO%2bi1s7kGi41O3iVnqzDLWFeriH9qrDRHCU%2bo4j8Zoow4d5zlv7M0bPq6ebSJE8%2fBx6Yj26d4LBNRmBId9wh96QC0tGI5PSn3zxVQAI8mFgkHx24%3d

٥ المصدر نفسه / أخبار وتقارير، ٢٠١٢/١١/٢١:
http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MD146m9rUxJEpMO%2bi1s7GF6%2frFHKE%2fvtIw0aXZPT5Zu9ptD0TqoUGRX0x%2fGFIa5%2brkxndXaM2thfvwmY5yx4FjmY2vFQ7Ba0C5LQA32WYgas%2bLnGUO6uem3HgeSyZQo%3d

٦ المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة القدس للأنباء، الثلاثاء ٢٠١٢/١١/٢٠:
http://www.alqudsnews.net/i/18973

٧ الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٢/١١/٢٢:
http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=125027

٨ منطقة داخل غزة محاذية للحدود بين غزة وإسرائيل بعرض ٦٠٠ متر، حظّرت إسرائيل على أصحاب الأراضي والمزارع فيها الدخول إليها.

٩ Moshe Machover, "Israel-Gaza: Why Did Israel Do It?"
في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.israeli-occupation.org/2013-01-06/moshe-machover-israel-gaza-why-did-israel

١٠ عاموس يادلين، "معضلة إسرائيل في غزة"،[العنوان الأصلي: "خلاصة"]، في: "بعد عملية 'عمود سحاب' (قطاع غزة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، (بالعبرية)، إعداد شلومو بروم (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٠١٢)، ص ١.

١١ إفرايم كام، "بعد عملية 'عمود سحاب': ميزان [الربح والخسارة] بين الطرفين"، المصدر نفسه، ص ١٧.

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

السياسة الفلسطينية
وعملية سلام الشرق الأوسط

غسان الخطيب